

خاتمة المستدرك

[163] و - قول ابن دريس في السرائر - وهو من المنكرين على الشيخ أشد الإنكار في عمله برواية السكوني - بعد تسليم جواز العمل بأخبار الآحاد ما لفظه: إسماعيل بن أبي زياد السكوني، بفتح السين، منسوب إلى قبيلة من عرب اليمن، وهو عامي المذهب بغير خلاف، وشيخنا أبو جعفر موافق على ذلك، قائل به، ذكره في فهرست أسماء المصنفين وله كتاب يعد في الأصول (1)، وهو عندي بخطي، كتبته من خط ابن أشناس البزار، وقد قرئ علما شيخنا أبي جعفر وعليه خطه - إجازة وسماعا لولده أبي علي ولجماعة رجال غيره (2)، انتهى كلامه، وفيه فوائد: منها: أن كتابه من الأصول، فيكون معتمدا على ما هو المشهور المحقق عند المحققين من القدماء والمتأخرين، كما يظهر مما ذكره في وضعها وتعريفها، وكيفية عمل الرواة والمفتين بها. ومنها: أن هذا الأصل كان موجودا في طبقة الشيخ ومن قبله، شائعا متداولاً يسمعون عن الشيوخ ويقرؤنه عليهم، فما روه عنه وأدرجوه في مجاميعهم مأخوذ من كتابه، فلا يحتاج إلى النظر إلى حال الوسائط بناء على عدم الحاجة إلى الإجازة ونظائرها في أمثال هذه الكتب، ومع لزوم الحاجة ففيه فائدة أخرى وهي وثاقة النوفلي لإنهاء طرق الشيخ إلى الأصل المذكور إليه. _____ (1) ليس في ترجمة السكوني ما يشير إلى كونه من أصحاب الأصول الأربعة، قال النجاشي في رجاله: 26 / 47: له كتب، وقال الشيخ في الفهرست: 13 / 38: له كتاب كبير، وله كتاب النوادر. وقد عرفت الفرق بين الكتب والأصل من كلام المصنف رحمه الله فيما تقدم آنفا، يحتمل أن يكون هذا الكتاب قد اشتمل على قسط كبير من فتاوى الصادقين عليهم السلام بقريئة عده في الأصول وأن لم يكن منها، فلاحظ. (2) السرائر: 409. (*) _____